

State of Kuwait



دولة الكويت

٢٢ يوليو ٢٠١٢

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

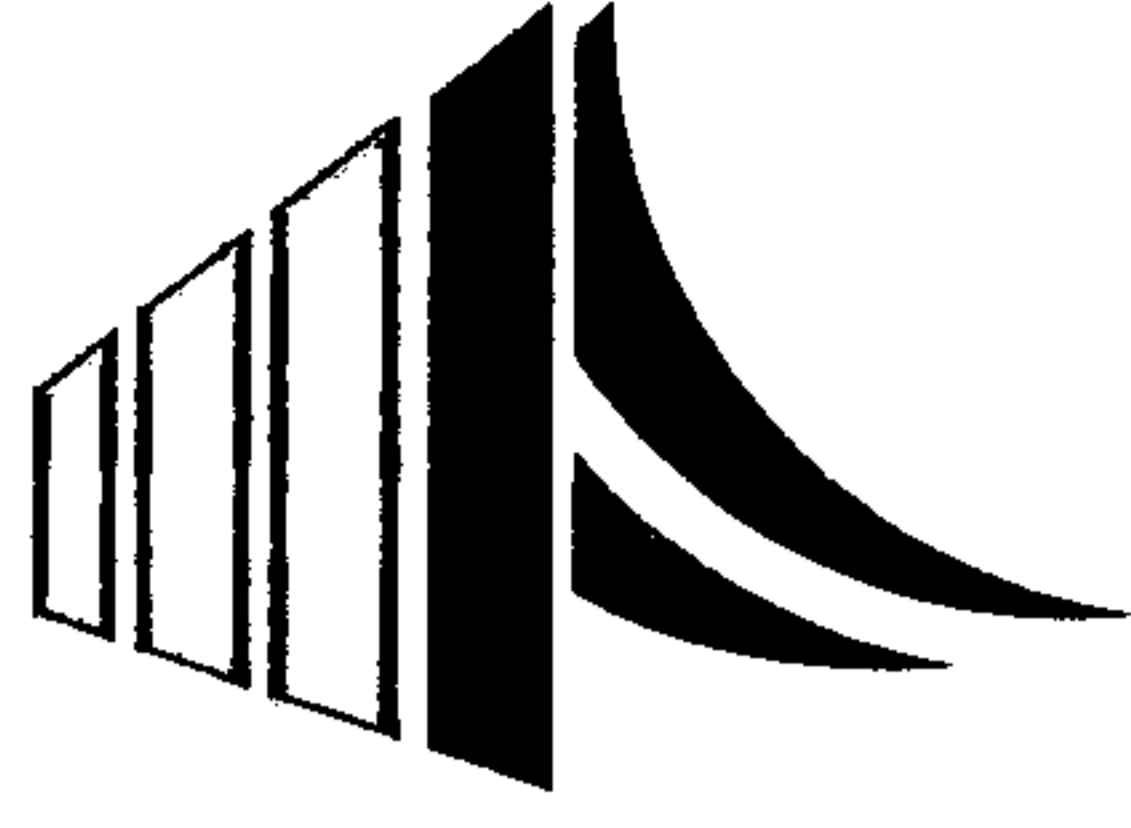
د وليد مساعد الطببائي

والسيد مساعد الطببائي

عضو مجلس الأمة

بحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

عبدالله
١٧/٧/٢٠١٢



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣

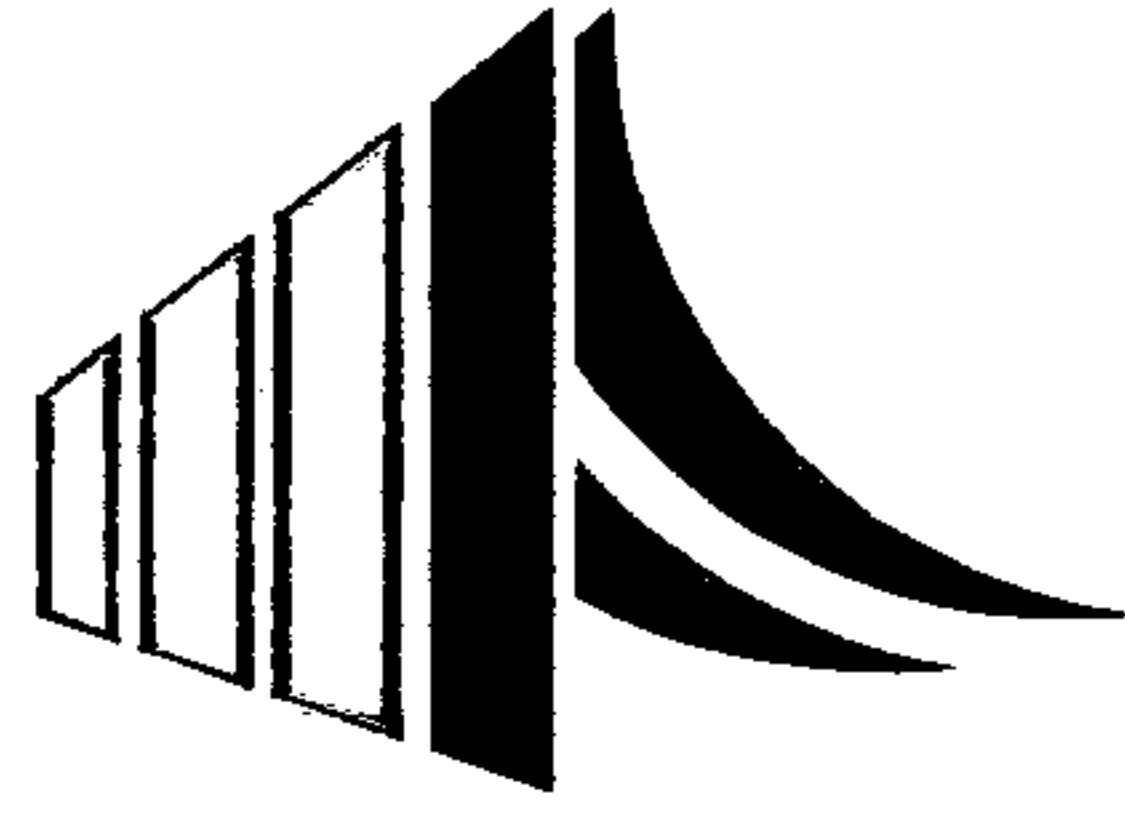
بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له،
 - وعلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة رقم (٥ مكرراً أ) من القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه النص التالي :

" تلتزم الهيئة بالتفتيش الدائم من خلال فريق المراقبة على ما يتم تخصيصه وتوزيعه من أراضي وحيازات زراعية وحظائر المواشي والمصائد البحرية والمناحل بشكل دوري تنفيذاً لأحكام هذا القانون ومن دون إذن مسبق ، كما تلتزم الهيئة بسحب ما تم تخصيصه وتوزيعه مما سبق إذا ثبت لديها مخالفة حكم المادة السابقة ، وعلى المخصص له تسليم ما تم تخصيصه - فوراً - للهيئة خلال شهر من قرار الهيئة الصادر بسحب التخصيص ، ولا يجوز الرجوع على الهيئة بأي تعويضات أياً كان مصدرها وسببها ."



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

(المادة الثانية)

يضاف بند جديد برقم (١٦) إلى نص المادة رقم (٢) وفقرة أولى إلى المادة رقم (٥ مكرراً) من القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه نصيهما الآتي :-
مادة رقم (٢) بند (١٦) :

" تحقيق الأمن الغذائي من احتياجات الدولة من جميع منتجات الأراضي والقوائم المختلفة "

المادة (٥ مكرراً) فقرة أولى :

" للهيئة تقدير احتياجات الدولة من جميع المنتجات المختلفة سواء - كانت نباتية ، حيوانية ، سمكية ، مناحل - ومن ثم القيام بما يلي :

١- عمل دراسة مستفيضة عن حاجة السوق لجميع المنتجات باختلاف أنواعها في مدة أقصاها ٦ أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.

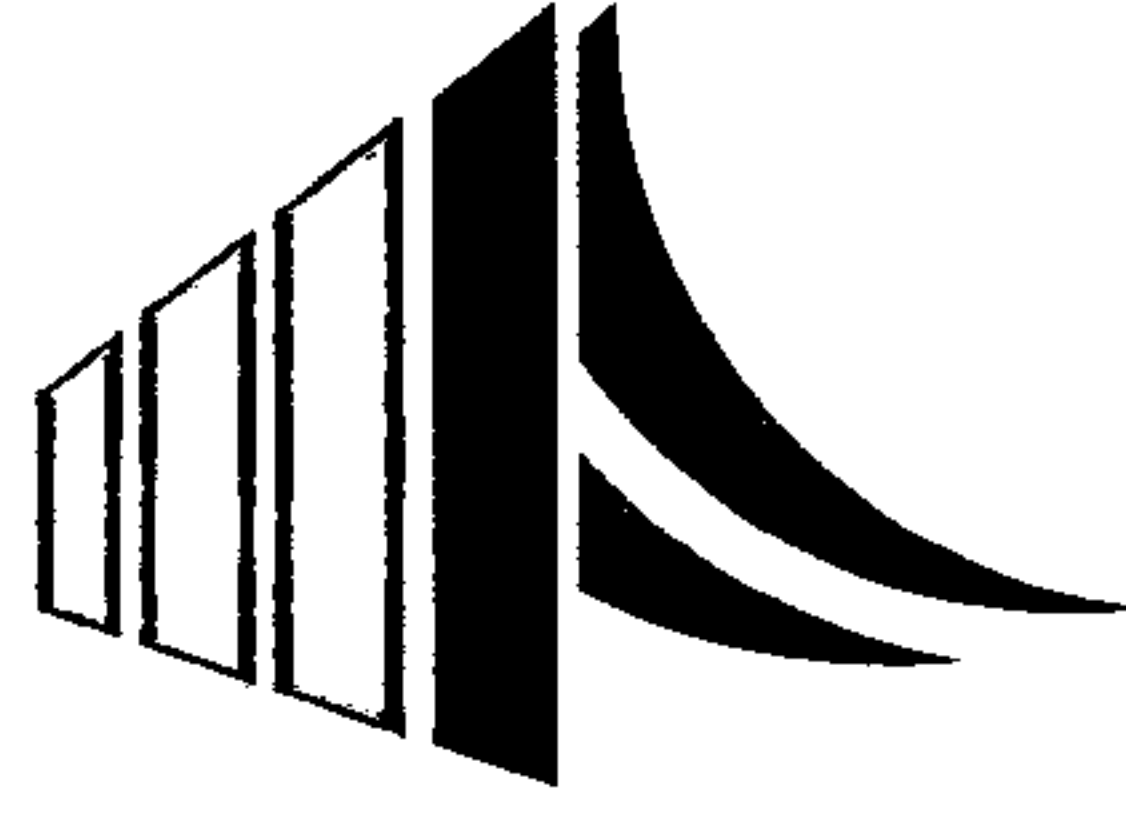
٢- تحديد حجم المنتجات التي يتم إنتاجها بالكويت من مختلف الأراضي والقوائم المختلفة.

٣- توزيع حصص إجبارية على حائزي الأراضي والقوائم (الزراعية ، الحيوانية ، السمكية ، مناحل) ليتم إنتاجها بشكل شهري حسب مساحة الحيازة.

٤- تشكيل فريق مراقبة ومتابعة لضمان سير العمل بالشكل المطلوب ، على أن يتألف الفريق من عدة جهات حكومية تبينها المذكرة التنفيذية لهذا القانون ."

(المادة الثالثة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

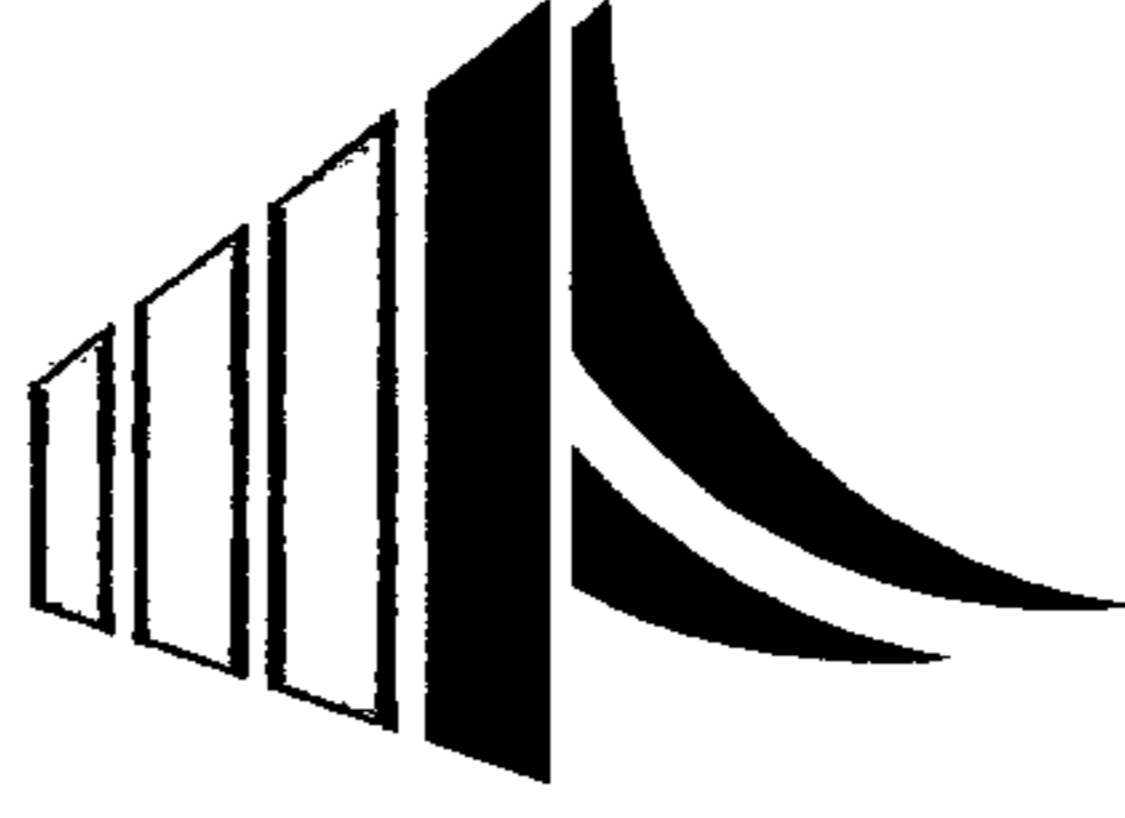
State of Kuwait

دولة الكويت

(المادة الرابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الايضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣

بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

سعيًا من المشرع الكويتي نحو تحقيق الأمن الغذائي بحيث تصبح الدولة ذات اكتفاء غذائي ذاتي في المنتجات الأساسية التي في مقدور الدولة إنتاجها ، ومتابعةً لسير العمل بالشكل المطلوب لدى أصحاب الحيازات الزراعية الذين وكلت الحكومة إليهم هذه المهمة ، حتى تنعم البلاد بخيراتها ويتجنب التلاعب بالمبالغ الطائلة التي ترصدها الدولة في تحقيق ذلك.

من أجل ذلك كله جاء هذا الاقتراح بقانون ونص على وجوب تحقيق تأمين الغذاء من مختلف المنتجات الزراعية والقسائم ، وأوضح أبعديات عمل الهيئة لتسهيل هذه المهمة وكيفية وقف تلاعب بعض المستغلين للأموال العامة دون القيام بما أسند إليهم من واجبات تنصب في مصلحة الدولة.

وتناول جميع الأوجه المتاحة للحصول على الغذاء من أراض زراعية وثروات سمكية وحيوانية ومناحل ، كما قرر سحب ما تم تخصيصه لأي شخص تأكدت الهيئة من عدم التزامه بالحصص المقدره له دون أي تعويضات ، وأكد على أن يتم القيام بدراسة مستفيضة عن حاجة السوق لجميع المنتجات باختلاف أنواعها في مدة أقصاها ٦ أشهر من تاريخ صدور هذا القانون حتى يكون العمل نابغاً عن دراسة ووعي كاملين.